

# مؤتمر نزع السلاح

## رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس، السيد يوري أمبرازيفتش، إلى الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح

بصفتي صديق رئيس الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" وبوصفي الميسر المشارك لاجتماعات هذا الفريق العامل بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، يشرفني أن أحيل إليكم التقرير الموجز للمناقشات المتعلقة ببنود جدول الأعمال هذه، والمتضمن في رسالتي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧ إلى سعادة السفير هتين لين من ميانمار، رئيس الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً". وتجدون طيه نسخة من الرسالة ومرفقاتها.

وفي ضوء القرار الصادر عن المؤتمر في ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٧ والقاضي باعتماد تقرير الفريق العامل والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً"، سأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بإرفاق هذه الرسالة بتقرير الفريق العامل بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

واسمحوا لي أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عميق امتناني وتقديري لأمانة المؤتمر على الأعمال التحضيرية الممتازة التي قامت بها والمساعدة القيمة التي قدمتها خلال الاجتماعات المتعلقة بالبنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال.

وقد طلبت إلى الأمانة العامة تعميم هذه المذكرة والرسالتين المرفقتين بها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

الضميمة: حسبما ذكر.

(توقيع) السيد يوري أمبرازيفتش  
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس



## المرفق الأول

جنيف، ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٧

سعادة السفير،

بصفتي صديق رئيس الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" وبوصفي الميسر المشارك لاجتماعات هذا الفريق العامل بشأن البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، يشرفني أن أطلعكم على نتائج اجتماعات الفريق العامل واستنتاجاتها الرئيسية.

لقد عقد الفريق العامل ثلاثة اجتماعات في ١١ و١٤ و١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ بهدف دراسة المبادرات المقدمة في إطار البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، وتبادل الآراء بشأن أهميتها وملاءمتها، وتحديد المبادرات التي يمكن إجراء المزيد من المفاوضات بشأنها في إطار المؤتمر، ومناقشة التوصيات والخطوات التي يمكن أن يقترحها الفريق العامل على المؤتمر. ولتعزيز المناقشات التي تناولتها رسالتي المؤرخة ١٤ آب/أغسطس، فقد أرسلت أيضاً ثلاثة أسئلة إلى الفريق العامل. وأرفق طيه الرسالتين اللتين وجهتهما إلى المؤتمر في ١٥ حزيران/يونيه و١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧، لتيسير الرجوع إليهما.

وخلال الاجتماع المعقود في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧، استمع الفريق العامل إلى عرض شامل أعدته الأمانة بشأن المبادرات التي قدمت إلى المؤتمر من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠١٦. وقدم المتحدث الضيف، السفير سيرغي باتسانوف من مؤتمرات بوغوشا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، آراءه بشأن قصة وآفاق النظر في المسائل المتصلة بالبنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال.

وأبرزت المناقشات المسائل التالية التي تثير قلقاً بالغاً لدى الوفود:

- ١- استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في السياق الأمني، وخطر الحرب الإلكترونية والإرهاب الإلكتروني؛
- ٢- منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل وتسليح الذكاء الاصطناعي؛
- ٣- الخطر الذي يشكله امتلاك الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية أسلحة الدمار الشامل واستخدامهم لها، بما في ذلك اقتراح الاتحاد الروسي بوضع العناصر الرئيسية لاتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في إطار المؤتمر.

وعلى الرغم من أولوية ٤ "بنود أساسية في جدول الأعمال" بالنسبة للكثير من الوفود، فقد صدرت مطالب قوية تدعو إلى معالجة هذه المسائل على هامش مؤتمر نزع السلاح.

على أن المناقشات كشفت عن وجود تهمج مختلفة للغاية للدول الأعضاء فيما يتعلق بطرق تناول هذه المسائل، فضلاً عن إمكانيات مناقشة هذه المسائل داخل مؤتمر نزع السلاح وعن الدور المحتمل للمؤتمر.

فقد أبدت مجموعة من البلدان، في معرض تلخيص مساهماتها، شكها في أن يكون مؤتمر نزع السلاح هو المحفل الملائم لمناقشة هذه المسائل، وأشارت إلى منابر أخرى (مثل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، واتفاقية الأسلحة التقليدية، والقرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية)، وأعربت عن رأي يفيد بعدم إمكانية دعم المفاوضات المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني في مؤتمر نزع السلاح، وعارضت أن ينظر المؤتمر في القيمة المضافة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أو منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل أو الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

وأبدت مجموعة أخرى من البلدان وضع تدابير ملزمة قانوناً لمنع استخدام الأسلحة الإلكترونية وتدمير إمكاناتها وللمحد من المخاطر؛ وإجراء مناقشة متعمقة بشأن منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، ووضع العناصر الرئيسية للاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي؛ والإقرار بأن المؤتمر هو المحفل الملائم للاضطلاع بذلك.

وفي رأيي الشخصي، ينبغي أن يكون المؤتمر أكثر طموحاً لدى مناقشة هذه المسائل، فضلاً عن التهديدات والتحديات الجديدة الأخرى التي تواجه البيئة الأمنية الدولية والاستقرار الاستراتيجي، دون المساس بالمفاوضات بشأن "البند الأساسية الأربعة في جدول الأعمال".

والترابط بين التطورات العلمية والتكنولوجية وإمكانية استخدامها العدائي؛ وإمكانية تحقيق أثر مدمر شبيه بأثر استخدام الأسلحة النووية؛ والدور الناشئ للجهات الفاعلة غير الحكومية (الجماعات الإرهابية في المقام الأول)؛ وتطور العقائد العسكرية والتحول نحو تعزيز دور الأسلحة التقليدية، يجعلني مقتنعاً بأن بنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٧ ملائمة لولاية المؤتمر.

واسمحوا لي أن أكرر بعض الأفكار التي طرحت في قاعة المؤتمر ورأى أصحابها ضرورة أن تكون للمؤتمر، في أحسن الأحوال، آلية استعراض فعالة للتصدي للتهديدات والتحديات الناشئة، وتحديد بعض المشاكل والثغرات القانونية، ووضع تدابير الاستجابة.

وينبغي للمؤتمر أن يستخدم جميع الأدوات المناسبة للتصدي للتهديدات التي يشكلها استحداث واستخدام أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، والحرب الإلكترونية، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وإمكانية امتلاك الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية لأسلحة الدمار الشامل واستخدامهم لها، والتحديات الناشئة الأخرى.

ومع ذلك، فأنا أدرك أن تحقيق أقصى ما نريد يتطلب منا السعي إلى تقريب المواقف بين مختلف مجموعات البلدان، مع مراعاة ولاية المؤتمر ونتائج المناقشات التي دارت في محافل أخرى.

وفي إطار الخطوات الأولى لتحديد أرضية مشتركة لبرنامج عمل ذي ولاية تفاوضية، ينبغي للمؤتمر الاضطلاع بما يلي:

- الإبقاء على البنود ٥ و ٦ و ٧ في جدول أعمال المؤتمر؛
- مواصلة المناقشات المتعمقة (الرسمية أو غير الرسمية) بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال؛

- إيلاء مزيد من الاهتمام لتحديد بعض المشاكل، والثغرات القانونية، ووضع تدابير استجابة ملائمة؛
  - تشجيع الدول الأعضاء على توسيع نطاق استخدام الآليات غير الرسمية، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية، والاجتماعات غير الرسمية التي تعقد خارج المؤتمر بشأن مواضيع مؤتمر نزع السلاح، والأفرقة العاملة غير الرسمية، لمعالجة المسائل المدرجة في البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، والمساهمة في بناء توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح.
- ويحدوني الأمل في أن يدعم المؤتمر هذه المجموعة من التدابير من أجل وضع برنامج عمل متوازن وشامل وإنهاء الجمود الطويل الذي دام ٢١ عاماً.
- واسمحوا لي أيضاً، سعادة السفير، أن أشكركم على ثققتكم.
- وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.
- الضميمة: حسبما ذكر.

(توقيع) السيد يوري أمبرازيفتش  
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس

## المرفق الثاني

جنيف، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧

صاحب السعادة،

بصفتي صديق رئيس الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" وبوصفي الميسر المشارك لاجتماعات هذا الفريق العامل بشأن البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، يشرفني أن أحاطبكم بشأن المسألة التالية.

كلف المقرر CD/2090 الفريق العامل بما يلي:

- تقييم التقدم المحرز بشأن جميع بنود جدول أعمال المؤتمر الواردة في الوثيقة CD/2085؛
- تحديد قضايا للعمل الموضوعي في إطار جدول الأعمال، مع مراعاة جهود المجتمع الدولي وأوليواته؛
- تحديد أرضية مشتركة لبرنامج عمل يتضمن ولاية تفاوضية؛
- النظر في الخطوات التي يجب اتخاذها للمضي قدماً.

ووفقاً لهذه الولاية وبغية تبسيط عملنا، يشرفني أن أقترح نمط العمل التالي للنظر في البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال:

- ١١ آب/أغسطس (الفترة الصباحية) - دراسة وتقييم المبادرات المقدمة في إطار البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، وتبادل وجهات النظر بشأن أهميتها وملاءمتها.
- ١٤ آب/أغسطس (الفترة المسائية) - تحديد المبادرات التي يمكن إجراء المزيد من المفاوضات بشأنها داخل المؤتمر، ودراسة المواضيع التي يمكن بحثها في إطار البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال.
- ١٥ آب/أغسطس (الفترة المسائية) - مناقشة التوصيات والخطوات التي يمكن أن يقترحها الفريق العامل على المؤتمر.

وإنني لعلى يقين من أن نمط العمل المقترح للنظر في البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال سيساعد الفريق العامل على إجراء مناقشات مثمرة ومركزة ومتعمقة تفضي إلى اتخاذ خطوات عملية على الطريق المؤدي إلى إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

وإنني أتطلع إلى مشاركتكم النشطة والبناءة في النظر قريباً في البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) السيد يوري أمبرازيفتش

الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس

## المرفق الثالث

جنيف، ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧

صاحب السعادة،

بصفتي صديق رئيس الفريق العامل التابع لمؤتمر نزع السلاح والمعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" وبوصفي الميسر المشارك لاجتماعات هذا الفريق العامل بشأن البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، يشرفني أن أحاطبكم بشأن المسألة التالية.

في ١١ آب/أغسطس، عقد الفريق العامل اجتماعاً بهدف دراسة المبادرات المقدمة في إطار البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال، وتبادل الآراء بشأن أهميتها وملاءمتها.

وتلقت الوفود عرضاً شاملاً أعدته الأمانة بشأن المبادرات التي قدمت إلى المؤتمر في الفترة من عام ١٩٧٩ إلى عام ٢٠١٦.

وقد أبرزت المناقشة التي تلت ذلك ما يلي:

في إطار البند ٥ من جدول الأعمال.

اقترح أحد الوفود أن يُنظر، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في المسائل المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في السياق الأمني من أجل وضع صك ملزم قانوناً بشأن منع استخدام الأسلحة الإلكترونية وتدمير إمكاناتها والحد من المخاطر.

وأوضح وفد آخر ضرورة التركيز بصورة أساسية على السلوك المسؤول للدول في المجال الإلكتروني قبل مناقشة أي صك قانوني.

وأثار أحد الوفود مسألة مناقشة صك ملزم قانوناً بشأن حظر استحداث وانتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات هذه الأسلحة. ودعا هذا الوفد المؤتمر إلى النظر في إمكانية إنشاء فريق عامل مخصص غير رسمي لمناقشة الموضوع المحتمل لهذه المعاهدة الدولية وغرضها ونطاقها.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الإشعاعية، أعرب أحد الوفود عن استعداده لدعم وضع معاهدة شاملة لحظر الأسلحة الإشعاعية أو صياغة اتفاق قطاعي يتناول، على سبيل المثال، عدم تسليح المصادر الإشعاعية.

في إطار البند ٦ من جدول الأعمال.

أيدت عدة وفود وضع العناصر الرئيسية لاتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في مؤتمر نزع السلاح. ولوحظ أن هذا الاقتراح لا يؤثر على أية مصالح أمنية وطنية هامة.

وشكك أحد الوفود في مدى ضرورة صياغة صك قانوني من هذا القبيل في إطار مؤتمر نزع السلاح ودعا إلى تعزيز العمل الذي يرمي إلى مكافحة الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في منابر أخرى، بما في ذلك القرار ١٥٤٠ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

في إطار البند ٧ من جدول الأعمال.

شدد أحد الوفود على ضرورة تناول المؤتمر مسائل منظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل. وقد أُقِرَّ بوجود حظر استحداث هذه المنظومات واستخدامها.

وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح مواصلة العمل بشأن هذا البند من جدول الأعمال، مع التركيز على تحديد الثغرات القانونية والتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة التي يواجهها النظام العالمي للأمن الدولي.

وبصرف النظر عن بنود جدول الأعمال، أثار أحد الوفود أيضاً تساؤلاً بشأن فهم المؤتمر لولاية التفاوض وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي للمؤتمر ألا يحد نفسه في إطار جامد، وأشار إلى ولاية التفاوض باعتبارها تشكل المرحلة النهائية فقط من عملية التفاوض.

وقد أعربت، في رسالتي المؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عن اعترامي تكريس الاجتماع الذي يعقده الفريق العامل في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ لتحديد المبادرات التي يمكن إجراء المزيد من المفاوضات بشأنها في المؤتمر لدراسة المواضيع المحتملة التي ستبحث في إطار البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، وتكريس اجتماع ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧، لمناقشة التوصيات والخطوات الممكنة التي قد يقترحها الفريق العامل على المؤتمر.

ولتعزيز المناقشات، أود أن أقترح المسائل التالية لكي ينظر فيها المؤتمر خلال الاجتماعات المقبلة.

١- هل الدول الأعضاء مستعدة لإنشاء فريق عامل مخصص أو أية آلية أخرى لمناقشة ووضع التدابير القانونية الممكنة التي تهدف إلى الحد من خطر انتشار الأسلحة الإشعاعية، إما على أساس الاقتراح المشترك بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو اقتراحات أخرى تتعلق، على سبيل المثال، بعدم تسليح المصادر المشعة؟

٢- ما هي التدابير التي يمكن أن يتخذها المؤتمر للتصدي للتهديدات التي يشكلها استحداث واستخدام أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، والحرب الإلكترونية، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وإمكانية امتلاك الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة غير الحكومية لأسلحة الدمار الشامل واستخدامهم لها، والتحديات الناشئة الأخرى؟ وهل يرغب المؤتمر في إنشاء آلية استعراض لتحديد الثغرات القانونية ووضع تدابير الاستجابة؟

٣- هل يرغب المؤتمر في توسيع نطاق توسيع نطاق استخدام الآليات غير الرسمية، بما في ذلك المشاورات غير الرسمية، أو الاجتماعات غير الرسمية التي تعقد خارج المؤتمر بشأن مواضيع مؤتمر نزع السلاح، أو الأفرقة العاملة غير الرسمية، لمعالجة المسائل المدرجة في البنود ٥ و٦ و٧ من جدول الأعمال، والمساهمة في بناء توافق للآراء في مؤتمر نزع السلاح؟

وإنني على يقين من أن الأسئلة المقترحة قد تفضي إلى خطوات عملية من أجل الوفاء بالولاية التي أسندتها المقرر CD/2090 إلى الفريق العامل.

وإنني أتطلع إلى مشاركتكم النشطة والبناءة في الاجتماعات القادمة التي ستعقد  
يومي ١٤ و ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧.

وتفضلوا، صاحب السعادة، بقبول فائق الاحترام والتقدير.

(توقيع) السيد يوري أمبرازيفتش  
الممثل الدائم لجمهورية بيلاروس

---